

٢٧ درج علماء اللغة المحدثون وعلماء الأسلوب على رصد درجات من الانحراف، منها درجة الانحراف في «الخصائص الاختيارية»، وهذا النوع من الانحراف يتم بناءً عليه إنشاء علاقات جديدة بين كلمات من مجالات دلالية مختلفة، لا علاقة بينها في الواقع، وهو «انحراف» يُعدُّ تصادمًا مع بعض الخصائص النحوية، وذلك أن كل كلمة في اللغة تنتمي إلى مجال تصنيفي معين قد يكون بحسب المعنى، أو بحسب الصيغة، أو بحسب نوع الكلمة، أو غير ذلك من أنواع التصنيف المعجمي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي.

وكل كلمة من مجال دلالي معين لها كلمات من مجالات دلالية تصنيفية أخرى تستجيب لها في علاقة نحوية معينة كالفاعلية أو المفعولية أو الإخبار أو الحالية أو الإضافة أو النعت... الخ. وتكون هذه العلاقة مقبولة في المستوى الحيادي في اللغة. فمثلاً ليس كل اسم صالحاً لأن يكون فاعلاً للفعل «ضرب» في المستوى الحيادي، بل هناك أسماء من مجالات دلالية بعينها تصلح لذلك، ينبغي أن تُحدد شروطها في قوانين المفردات مثل «محمد - الرجل - الولد...» ولذلك يختلف المعنى إذا خرج الفاعل عن نطاق هذا المجال، وتقل درجة الصحة النحوية وفقاً لكلام تشومسكي. ولكنها تظل مقبولة على مستوى آخر، كأن يُقال «ضرب الله مثلاً» وكذلك إذا اختلف مجال المفعول أو ما يأتي في مكانه - مثل «ضرب الرجل في الأرض» أو «ضرب أخماساً في أسداس»، أو «ضرب ٨ × ١٠»، وهكذا.

وعندما توصف قواعد اللغة بدقة في مستو معين من مستويات استعمالها وتتحدد في هذه القواعد مواضع مكونات الجملة، والعلاقات بينها، والتطابق الإجباري، أو الاختياري بين أجزائها، والعلامات اللغوية التي تخص كل مكون من هذه المكونات، يصبح من السهل قياس درجات الميل عن هذا المعيار الدقيق.

ولكن المشكلة في اللغة العربية أن هذه المعايير حددت على أساس نصوص مختارة من الشعر والنثر على السواء، فقد كان النحاة يستشهدون